الموجبة تصدق عن صادقين وكاذبين وعن مجهولي الصدق والكذب
ومقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لامتناع استلزام الصدق
والكذب وتكذب عن الجزئين كاذبين ومقدم كاذب وتال صادق
وبالعكس وصادقين هذا اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية
فكذبها عن صادقين محال والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صا
دق وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين ومانعة الجمع تصدق
عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومانعة الخلو
تصدق عن الصادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عما تصدق و
كلية الشرطية ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع
التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع التي تحصل بسبب اقتران الامور
التي يمكن اجتماعه معها والجزئية ان يكون كذلك على وضع معين
وسواء بعض هذه الاوضاع المخصوصة ان يكون كذلك على وضع معين
وسوار الموجبة الكلية والمتصلة كلما ومهما ومتى وفي منفصلة دائما
وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة والموجبة الجزئية قد يكون والسالبة
الجزئية قد لا يكون وبادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي
والمهملة باطلاق لفظ لو وان واذا في المتصلة واما واو في المنفصلة
والشرطية قد تتركب عن حمليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين و
عن حملية ومتصلة وعن حملية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة
وكل واحد من الثلثة الاخيرة في المتصلة تنقسم الى قسمين لامتياز
مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها لا يتميز عن
تاليها الا بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة والمنفصلات
ستة واما الامثلة فعليك استخراجها من نفسك الفصل الثالث
في احكام القضايا وفيه اربعة مباحث البحث الاول في التناقض

حدوده

حدوده بانه اختلاف القضيتين بالسلب والايجاب بحيث يقتضي
لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ولا يتحقق
في المخصوصتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط
والكل والجزء وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان
والاضافة والقوة والفعل وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف
بالكمية لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول ولا بد من اختلاف في كل بالجهة لصدق الممكنتين وكذب
الضروريتين في مادة الامكان فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة
لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما ونقيض الدائمة
المطلقة العامة لان السلب في كل اوقات ينافيه الايجاب في البعض وبالعكس
ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة
بحسب الوصف عن جانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسعل في
بعض اوقات كونه مجنوبا ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة عني
التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع
ومثالها ما مر واما المركبات فانها كانت كلية فنقيضها احد نقيضي جزئيها وذلك
جلي بعد الاحاطة بحقايق المركبات ونقايض البسائط فانك اذا تحققت
ان الوجودية اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة
والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائم
كذلك المخالف او الدائم الموافق وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما
ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقيضي
جزئيها بل الحق في نقيضها ان تردد بين الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد
واحد لا يخلو عن نقيضها فيقال كل جسم اما حيوان دائما وليس بحيوان
دائما واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس والنوع المخالفة

Copyright © King Saud University